أخلاقيات الهجرة العالمية عند جوزيف كارنيز
النظرية الأخلاقية والممارسة العملية
المشكلات والمقترحات

الملخص:

بدأت الهجرة تَحظى بالاهتمام كموضوع رئيسي في الأخلاقيات التطبيقية والأخلاق السياسية في منتصف الثمانيات لأنه في السنوات الأخيرة كان هناك تفاعل مُستمر بين الأخلاقيات التطبيقية والفلسفة السياسية.

تكمن أهمية البحث في السعي لإيجاد حلول عملية ملموسة لحل مشكلة الهجرة والبحث عن حقوق المهاجرين الضائعة وتفعيلها وجعلها ملزمة أخلاقيًا وقانونيًا ، وهذا يُعَدّ في حد ذاته محاولةً أخلاقية .

تَعدّ الهجرة مُشكلة أخلاقية خَطيرة مازالت تفتّقر إلي الحلول الأخلاقية التي يمكن أن نجدها من خلال التأكيد علي القيم الأخلاقية والمُثل العُليا التي يَجب أن يتمسك بها صناع السياسات والقرار والحكومات لكي تُصبح هناك سياسات عادلة في الهجرة ، مثل تفعيل قيم التسامح الليبرالي والمساواة والحرية وعدم التمييز العنصري واظهار أن هذه السياسات الليبرالية لا ترقي إلي مستوى مبادئها الأخلاقية.

يهدف هذا البحث إلي تسليط الضوء علي السياسات اللاأخلاقية التي تتم في حق المهاجرين من ترحيل واحتجاز قسري وعدم منح الجنسية أو حرمانهم من حقوق المواطنة أو حقوقهم في العمل ومعاملتهم كمجرمين ، واستغلالهم جسديًا وسوء المعاملة ، وغيرها من ممارسات غير مقبولة وغير عادلة وغير مسموح بها أخلاقيًا ، لأنها تُعبر عن سياسات نفعية غير أخلاقية يجب تقويمها أخلاقيًا لتتبع طريق العدالة وتبتعد عن طريق المصلحة والمنفعة ، كما أن هذه السياسات لا تتفق مع المبادئ الديمقراطية الليبرالية التي ادعتها تلك الدول الغربية من قبل.، كما يحاول هذا البحث رسم خريطة من التفاعل بين النظرية والممارسة في أخلاقيات الهجرة، كذلك يحاول سد الفجوة بين الممارسة والنظرية الأخلاقية ، القول والفعل ، واظهار كيف يُمكن لمسائل الهجرة المعيارية أن تكون مُرتبطّة بمسائل الهجرة في الممارسة العملية ، ومن ثم إيجاد أخلاقيات هجرة عادلة تتميز بالديمقراطية والليبرالية والموضوعية وعدم التحيز ضد المهاجرين بصفة عامة والمهاجرين المسلمين بصفة خاصة، وترفض الممارسات غير الأخلاقية التي تتم في حق المهاجرين من استغلال ومُعاملة سيئة والتي لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيًا ، وتدعو إلي احترام كرامة المهاجرين الإنسانية ، كما يُساهم هذا البحث في الجدل المعاصر حول التعددية الثقافية واحترام الاختلافات الثقافية للمهاجرين ، ويناشد بتفعيل القيم الأخلاقية النظرية وتطبيقها علي الحالات الفعلية والممارسة العملية.

وتكمن إشكاليات البحث :-

أولا ، في الفجوة الكبيرة والمُتنامية بين القواعد الأخلاقية الليبرالية التي تتضمن (حقوق وواجبات المهاجرين)، وبين السياسة المعاصرة اللاأخلاقية التي تُطبق علي المهاجرين بالفعل في جميع أنحاء العالم وهذه الفجوة الكبيرة هي فجوة بين المُمارسة والنظرية.

ثانيًا ، في الصراع القيمي بين الواجبات والحقوق الأخلاقية ، وهناك قيم أخلاقية مُتعارضة ، مثل قيم الالتزام الليبرالي بالمساواة الأخلاقية لكل الناس وبين قيمة احترام سيادة الدولة ، هناك صراع قيمي بين قيمة التنوع الثقافي والتجانس الثقافي ، بين قيمة احترام الهوية الثقافية للمهاجرين وبين قيمة الحفاظ علي الهوية الوطنية والثقافة المجتمعية للدولة ، بين قيمة المساواة والأولوية ، هل نجعل الأولوية لأبناء الأرض نفسها أم لفقراء البشرية ؟

ثالثًا ، في الحقوق الأخلاقية المتعارضة مثل حق المهاجرين في الهجرة الذي يتعارض مع حق الدولة في السيطرة علي الهجرة ، كما أن حق الدولة في عدم قبول المهاجرين واستبعادهم يتعارض مع حق المهاجرين في البقاء وتوحيد الأسرة وحقوق العضوية الاجتماعية والمواطنة والجنسية ، كذلك حق الدولة في حرية تكوين المجتمعات وحق تقرير المصير يتعارض مع حق المهاجرين في المعاملة المتساوية بينهم وبين المواطنين وحق عدم التمييز ضد المهاجرين .

رابعًا ، هناك توتر أخلاقي عميق بين الواجبات الأخلاقية، فالواجب الأخلاقي في احترام حقوق المهاجرين الذي يتفق مع (مطالب العدالة وحقوق الإنسان العالمية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ احترام جميع البشر لأنهم أشخاص أخلاقيين متساويين) ، يتعارض مع الواجب الأخلاقي في احترام سيادة الدولة وحقها في السيطرة علي الهجرة وعلي قبول المهاجرين، كما أن واجبات الدولة الأخلاقية نحو المهاجرين في تحقيق العدالة التوزيعية تتعارض مع واجب الدولة في تقرير المصير ومع سلطتها التقديرية علي الهجرة .

خامسًا ، هناك إشكالية أخلاقية وتوتر كبير بين المواطنة القومية والتَعدُدية الثقافية، وبين قيمة الولاء الوطني واحترام الاختلافات الثقافية ، هناك إشكالية أخلاقية في عدم قبول المهاجرين والتمييز والاستبعاد علي أساس عنصري وبين احترام المبادئ الديمقراطية الليبرالية ، هناك اشكالية أخلاقية بين القومية الضيقة والمواطنة العالمية ، هناك إشكالية استغلال العمال المؤقتين ومشكلة استغلال العمالة غير الماهرة .

سادسًا : كيف يصبح المهاجرين غير الشرعيين لهم حقوق قانونية كفلها القانون بالرغم من إنهم ينتهكون القانون نفسه ويدخلون بدون تأشيرة قانونية ؟ !.

سابعًا: هناك فجوة كبيرة بين ما يجب أن يكون للمهاجرين من حقوق تتفق مع المبادئ الليبرالية ، وبين ما هو كائن ومتجسد في الممارسة العملية من سوء معاملة المهاجرين من قبل تلك الدول التي تدعي الديمقراطية والحرية.

ثامنًا: إشكالية القانون الجنائي ، الذي هو سيف مُسلط علي رقاب المهاجرين فقط من أجل تنفيذ قوانين الهجرة ولا يطبق علي الدول التي يُثبت إنها تسيء معاملة المهاجرين وتنتهك حقوقهم الإنسانية ، وكذلك حينما يستغل أرباب العمل المهاجرين اقتصاديًا ، أو حينما يصبحوا ضحايا ،لا يأتي هذا القانون بحقهم من الجناة كما أنهم لا يبلغون لأنهم يخشون الترحيل !

من أهم نتائج البحث:-

***دافع كارنيز عن الحق في الهجرة وحق المهاجرين الضعفاء والفقراء في الهجرة من أجل تحسين وضعهم وفي نفس الوقت رفض الهجرة الانتقائية أو هجرة الأدمغة لأنها تضر بالدول المرسلة وتزيد من تخلفها وفقرها ، لذلك فهي هجرة غير مشروعة.**

***رفض كارنيز النظرة التقليدية للهجرة التي تري أن للدول حق مطلق في قبول المهاجرين واستبعادهم ، ورأي أن حق المهاجرين في لم شمل الأسرة وعدم الترحيل والبقاء أقوي من حق الدولة في ممارسة سلطتها التقديرية علي المهاجرين كما تتعارض أخلاقيات الهجرة عند كارنيز مع القومية المتطرفة وتتفق مع المواطنة متعددة الثقافات لذلك يجب إصلاح القومية لتصبح أكثر شمولًا وتتسع وتستوعب الاختلافات الثقافية ، علي حد تعبير ويل كاميلكا .**

***بالرغم من أن حقوق المهاجرين حقوق عالمية وتتفق مع حقوق الإنسان إلا إنها حقوق غير آمنة ، وكثير ما يتم انتهاكها من قبل الدول الديمقراطية وكثيرا ما يموت المهاجرين علي أيدي رجال الأمن بلا حساب أو عقاب ،وكثيرًا ما تضرب الدول الديمقراطية الليبرالية بعرض الحائط بقوانين حقوق الإنسان.**

***توضح سياسات الهجرة الحالية أن تلك الدول الديمقراطية فشلت في الارتقاء إلي المستوى الأخلاقي المطلوب للدول الليبرالية بسبب الممارسات غير الليبرالية التي تنتهك الالتزامات الأخلاقية للدول الليبرالية ، كما أن تلك الدول الديمقراطية فشلت في الوفاء بواجباتها الأخلاقية نحو المهاجرين مثل تفضيل الهجرة الانتقائية (كهجرة الأطباء والمهندسين والمهرة)، ورفض هجرة الفقراء والضعفاء الأكثر احتياجا للهجرة ، واستبعاد المهاجرين المسلمين وهؤلاء هم المهاجرين غير المرغوب فيهم .**

***دافع كارنيز عن حقوق المهاجرين المسلمين ورفض استبعادهم وأوضح أن هناك سوء فهم للإسلام ، ورفض التحيز ضد المسلمين والإسلام أو اعتبارهم مجرمين أو ارهابيين ، ورأي أن هذا غير مبرر أخلاقيا وليس له أسباب حقيقية ، ودافع عن احترام معتقداتهم الدينية واختلافاتهم الثقافية كما دافع عن حقوق المرأة المسلمة في ارتداء ما تشاء من زي إسلامي ، وهذا يحسب له.**

***ولكن من جهة أخرى ، لسوء الحظ ، نجد طريقة كارنيز في معالجة مشكلة الفقر نفعية للغاية وفيها استغلال للمهاجرين غير المهرة علي حساب التضحية بالعدالة ، ولم يستطيع أن يبرر هذا الموقف النفعي !، وكذلك لم يحقق كارنيز في كيف يمكن أن تكون الهجرة غير المشروعة جزأ لا يتجزأ من القطاع الرأسمالي ، فالدول تتورط في الهجرة غير المشروعة لأنها تحتاج إلي قوة عاملة رخيصة ويمكن الاعتماد عليها ، فكيف تصبح هجرة غير مشروعة بعلم الدول والحكومات !**

*** حاول كارنيز إصلاح أخلاقيات الجرة بصورة جذرية فربط بين أخلاقيات الهجرة و كلًا من : - أخلاق اصلاح الهجرة / أخلاق قبول المهاجرين / أخلاقيات قيود الهجرة وهي التي تتعارض مع أخلاقيات قبول المهاجرين / أخلاقيات قوانين الهجرة / أخلاق العدالة العالمية / أخلاق المسؤولية / أخلاق المواطنة العالمية / أخلاق المواطنة متعددة الثقافات/ أخلاق العضوية الاجتماعية / الأخلاق الكوزموبوليتية / أخلاقيات عدم التمييز / أخلاقيات عدم الاستبعاد / أخلاقيات العمل / أخلاقيات الرفاهية.**

الحلول النظرية والعملية لمشكلة الهجرة :

***يجب أن نجعل الأولوية للأسوأ حظًا وللفقراء وتحقيق العدل التوزيعي من أجل تخفيف الظلم بتصحيح التفاوتات الاقتصادية. وعلي هذا فإن الحل الأخلاقي لمشكلة الهجرة لا يكمن في حجاب الجهل عند جون رولز ولكنه يكمن في التغيير الأخلاقي لنا وأن نصبح إيثاريين أكثر كما ذهب توماس ناجيل وتوماس سكانلون وفي مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة ، وتخفيف حدة الفقر في الدول الفقيرة النامية للعالم الثالث بلسان جيمس هيلفيد ، ورفض وجهة نظر كريستين جوبك الأولوية للمواطنين ووضع سيناريوهات أخلاقية ملموسة وقابلة للتطبيق للقضاء علي مشكلة المهاجرين وحقوقهم المُهدرة من أجل التوصل إلي نظرية في الهجرة قابلة للتطبيق "،علي حد قول Adrian Favell**

يمكن القضاء علي مشكلة الهجرة بالقضاء علي أسبابها من ظلم وفقر واضطهاد وحروب ، فحينما تختفي أسباب الهجرة ستختفي الهجرة لأنه حينما يصبح العالم عادل، سيكون الاختلافات بين المجتمعات صغيرة ، لذلك اذا ما أردنا أن تختفي الهجرة فعلينا أن نعيش في عالم عادل و مُنصف يُحترم فيه جميع البشر ويصبح لهم قيمة أخلاقية متساوية من أجل تفعيل ممارسات التعايش السلمي ، لذلك فإنه في عالم مثالي وعادل لن تكون هناك حاجة لضوابط الهجرة ولن تصبح الهجرة مشكلة ، لذلك يجب النزوع نحو عالم أكثر إنسانية وتأمين الحقوق الأساسية للجميع واستيفاء مبدأ المعاملة بالمثل ، علي حد قول جون رولز .ونظرا لأنه لا نستطيع أن نعيش في تلك اليوتوبيا علي الأرض ويندر وجود مجتمع الشعوب العادلة ، الشعوب الكريمة التي تكرم حقوق الإنسان فلا تختفي الهجرة وستظل موجودة لذلك فعلينا ايجاد الحلول النظرية والعملية لها .

***يجب علينا سد تلك الفجوة بين النظري و العملي ، بين المثالي والواقعي، بين القول والفعل ، بين الخطاب والممارسة ، بين ما يجب أن نفعله وبين ما يمكننا القيام به لكي لا يصبح خطاب أخلاقيات الهجرة خطاب وهمي تنفيه الممارسات القائمة وذلك عن طريق ذوبان الحواجز بين القيم الأخلاقية الليبرالية والممارسة العملية ، وأن تنعكس المبادئ الأخلاقية علي الحالات الفعلية وفي الممارسة .**

مصطلحات الدراسة :

أخلاقيات الهجرة –المنهج المثالي – المنهج الواقعي – المواطنة – العضوية الاجتماعية – الجنسية – التنوع الثقافي – المهاجرين المؤقتين – العمال الموسمين –المقيمين الدائمين.